السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص:486- 503
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

الدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011.

The Title: The Role of Algerian Diplomacy in Libyan Conflict Settlement Since 2011

كريم رقولي*، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02
k.regouli@univ-setif2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/12 تاريخ القبول: 2020/04/22

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالدور الإقليمي للدبلوماسية الجزائرية ومساهمتها الفعالة في تسوية النزاع الليبي منذ 2011 وذلك من خلال التطرق إلى أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، وكذا التعرف على أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية لاسيما منه منذ فترة الاستعمار الفرنسي إلى غاية يومنا هذا ودورها الفعال في تسوية مختلف النزاعات الإقليمية التي وقعت رحاها داخل الأراضي الإفريقية والعربية على حد سواء، ويأتي المحور الأخير من هذه الدراسة إلى التعريف بالأزمة الليبية والدور الجزائري الذي لعبته في تسوية هذا النزاع ومحاولتها الفعالة في إيجاد حل سلمي يرضي جميع الأطراف المتنازعة.

تستند هذه الدراسة بمختلف المناهج لاسيما منه المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى وصف وتحليل دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، كما تعتمد على منهج دراسة حالة والذي يشخص من خلاله دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي.

تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن الجزائر سعت بكل ما لديها من قوة من أجل إخماد نار الفتنة التي وقعت داخل الأراضي

* المؤلف المراسل

الليبية وذلك من خلال تبنيها للمقاربة السياسية المبنية على السلم وذلك من خلال عقدها ومشاركتها في مختلف المؤتمرات الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية:

الدور– مبادئ الدبلوماسية الجزائرية – النزاع – النزاع الليبي -دور الجزائر في حل النزاع الليبي.

Abstract

The present paper aims to introduce the regional role of the Algerian diplomacy and its effective contribution to settling the Libyan conflict since 2011, by addressing the most important principles of Algerian diplomacy, as well as the identifying the Algerian diplomacy especially from the French colonialism era until the present day and its effective role in settling the various regional conflicts that took place in both African and Arab territories. The last axis of this study aims to introduce the Libyan crisis and the Algerian role it played in settling this conflict and its effective endeavor to find a peaceful solution that satisfies all the conflicting parties.

The study is based on various approaches, especially the descriptive-analytical approach, which seeks to describe and analyze the role of the Algerian approach in solving the Libyan crisis, and also relies on a case study approach through which the role of Algerian diplomacy in settling the Libyan conflict is diagnosed.

The most important results reached of the study are that Algeria has endeavored with all its power to suppress the fire of strife that occurred in the Libyan territories by adopting a political approach based on peace through holding and participating in various regional and international conferences.

Key words: Role, Algerian Diplomacy Principles, Conflict, Libyan Conflict, Algerian Role in Settling the Libyan Conflict.

مقدمة:

بالنظر إلى ما تزخر به الجزائر من مكانة جيوبوليتيكة متميزة على مستوى مختلف المحافل الإقليمية والدولية، و كذا مواقفها الثابتة و المسئولة حيال مختلف القضايا التي تهم العالم بأسره، وقد تجسدت تلك المبادئ فيدعم الشعوب في تقرير مصيرها و مبدأ حل النزاعات بين الدول المتجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة وكذا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا انطلاقا من المبادئ الثورية، كما جعلت من السلم و الأمن منطلقا لدبلوماسيتها، وهو ما أهلها لحيازة الاحترام الواسع بين مختلف قيادة العالم وكذا رؤساء مختلف المنظمات الدولية والإقليمية.

ولقد عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ حصولها على استقلالها، على المساهمة في بناء السلم والأمن الدوليين وهذا في حالات كثيرة لاسيما منه في محيطها الإقليمي الإفريقي منها والعربي، وكذا مساهمتها الفعالة في تسوية النزاع الليبي منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي أين تبنت من خلاله الجزائر مقاربة الحلول السياسية بدل من الحروب وكذا رفضها لأي تدخل عسكري في الشؤون الداخلية لدولة ليبيا.

إشكالية الدراسية:

إلى أي مدى يمكن القول بأن الدبلوماسية الجزائرية نجحت في تسوية النزاع الليبي؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1 - فيما تتمثل مبادئ الدبلوماسية الجزائرية؟

2 - ما هي أهم الانجازات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية؟

3 - فيما تكمن أسباب الأزمة الليبية؟

4 - ما هو الدور الذي قامت به الجزائر في تسوية النزاع الليبي؟

اقترابات الدراسة:

تتبع اقترابات هذه الدراسة على مجموعة من المناهج منها المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى وصف وتحليل دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة

الليبية، كما تعتمد على منهج دراسة حالة والذي يشخص من خلاله دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي.

محاور الدراسة: تتضمن هذه الدراسة مجموعة من المحاور:

- مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.
- انجازات الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي.
- مسار تأزم الوضع الليبي.
- دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي.

المحور الأول: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية.

تتمثل مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في:

1/ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تعتبر الجزائر أحد أهم الدول الداعمة لمبادئ المواثيق الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها، الرامية إلى سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول(العايب، 2011، ص.34).

2/ مبدأ حل النزاعات بين الدول المتجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة:

أدرجت الدبلوماسية الجزائرية هذين المبدأين ضمن أولوياتها، وذلك من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، ولقد ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في هذا المجال في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية والإقليمية (بوسعدية، 2016، ص.159).

3/ دعم الشعوب في تقرير مصيرها.

يعد الوقوف إلى جانب حركات التحرر بغية الحصول على استقلالها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، لذلك تجد الجزائر دوما تسعى جاهدة لأجل دعم حركات التحرر في العالم دون أي قيد (العايب، ص.31).

ويظهر هذا المبدأ جليا في كافة الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي، ففي دستور 1963 ركز في مقدمته على أن الجزائر توخي سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال، والتعاون الدولي، ومناهضة الاستعمار، والمؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير

الوطني والاستقلال، نفس الشيء بالنسبة للدساتير التي جاءت فيما بعد على غرار دستور 1976، ودستور 1989، والدستور الذي جاء عام 1996،والتي تنص صراحة كلها بتضامن الجزائر مع كل الشعوب في كفاحها من اجل تحريرها السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري (مسح الدين، 2015، 177).

المحور الثالث: أهم انجازات الدبلوماسية الجزائرية:

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية انجازات مهمة عبر مختلف المحافل الدولية والإقليمية، لاسيما منه أثناء الاحتلال الفرنسي، سواء على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة أو على مستوى مختلف المؤتمرات الدولية، على غرار مؤتمر باندونغ والذي اجري علم 1955 والذي أبدت من خلاله الدول الأفروآسيوية تضامنا مع الشعب الجزائري، وإتاحة الفرصة لجبهة التحرير الوطني لتمثيل القضية الجزائرية على الصعيد الدولي
(الجيش، 2013، ص. 56).

وإلى جانب ذلك شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة في مؤتمر أكرا الثاني المنعقد في العاصمة الغينية (في ديسمبر 1958) والذي خلص المؤتمر في لائحته الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال وأنه الممثل الوحيد والشرعي لإرادة الشعب الجزائري، كما تمكنت الحكومة الجزائرية المؤقتة من المشاركة في مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (منروفيا) من الرابع إلى الثامن أوت 1959 والذي صادق من خلاله المؤتمرون على التحضير للمناقشات التي سوف تجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تم إعلان يوم الأول من نوفمبر "يوما للجزائر" ودعوة الدول الأفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة" (العايب، ص. 65)، ومن المشاركة في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية على غرار مؤتمر أديس أبابا (1960) ومؤتمر بلغراد (1961) وغيرها من المناسبات التي حضرها الوفد الممثل للحكومة للجزائرية المؤقتة والتي دعت من خلالها إلى التنديد بما قام بها المستعمر الفرنسي والمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

أما بعد الاستقلال فقد اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالثبات في تعاملها مع مختلف القضايا الإقليمية، فمنذ حصولها على استقلالها عام 1962

أصبحت من الفاعلين الأساسيين في الشؤون الدولية، وذلك من خلال دورها فبمعالجة مختلف القضايا الأفريقية: منها تصفية الاستعمار، ودعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا ضد الاستعمار الغربي ونظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا(رقولي، 2017، ص.65)، فالسياسة الخارجية الجزائرية تستند على مبادئ نص عليها دستورها، ويرجع ذلك إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للدولة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، كما ترجع إلى تجاربها مع المحيط الخارجي (الوحيشي، 2017، ص.7).

وقد ناضلت الجزائر من اجل الحل السلمي للنزاعات في مختلف مناطق العالم حيث كان لها دورٌ مهمٌّ في حل عدة نزاعات مسلحة، إما عن طريق مساعيها الدبلوماسية وإما عن طريق وساطتها المباشرة وغير المباشرة (رقولي، ص.66).

ويمكن القول: إن الدبلوماسية الجزائرية كانت حاضرة في تسوية كثير من النزاعات المسلحة والتي سعت إلى حلها حلا سلميا، و من بين أهم الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية سواء من خلال علاقاتها الثنائية أو من خلال الإطار الجماعي ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر (رقولي، ص.66):

1-**الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي البوركينابي**: لقد تدخلت الجزائر من اجل تسوية الحدود بين هذين البلدين، والتي عملت على إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية وتسويته بالطرق السلمية ونجحت في الحيلولة دون نشوب الحرب بين البلدين.

2-**الوساطة الجزائرية بين السينغال وموريتانيا**: لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل إخماد هذا النزاع الحدودي إلى جانب مساعي كل من المغرب وفرنسا أين تم إخماد هذا النزاع.

3-**الوساطة الجزائرية في تشاد**: لقد عملت الجزائر بقوة على تحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة على السلطة وإبعاد القوات الأجنبية عن البلاد ، وعملت على جمع ممثلين عن الحكومة والمعارضة ، وتمكنت من تطويق النزاع ، وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من التشاد تمهيدا لبداية المصالحة

، وهذا ما عبرت عنه الجزائر في بيان لوزارة خارجيتها بأنها مرتاحة بهذا البيان باعتباره يشكل بداية رد على أحد المتطلبات الثابتة لإفريقيا والجزائر تتابع ببالغ الاهتمام كافة التطورات في هذه الأرض الأفريقية " (بوعشة، 2004، ص.133).

4-**الوساطة الجزائرية لحل الخلاف التونسي الليبي**: لقد تدخلت الجزائر أيضا في تلطيف جو الخلاف الذي وقع بين كل من تونس وليبيا وهذا بعد ما فشلت هذه في تحقيق الوحدة بينهما (رقولي، ص67).

5- **وساطة جزائرية لوقف الحرب الليبية المصرية عام** 1977: على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف بعض الأطراف الدولية من أجل استمرار الحرب بين طرفي النزاع، إلا أنها لم تستطيع تحقيق ذلك، وهذا بفضل المساعي الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تركز في ذلك الوقت على القضية الفلسطينية وعدم إضعافها، مما أدى بمصر بوقف تقدم قواتها باتجاه التراب الليبي (رقولي، ص. 67).

6-**الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الأريتيري** :

بالنظر إلى المكانة الجيوإستراتيجية التي تتمتع بها دولة الجزائر والسمعة الطيبة التي تحظى بها على المستوى العالمي والإقليمي استطاعت أن تحل هذا النزاع سنة 2000 .

وعليه فإن الدبلوماسية الجزائرية حققت انجازات مهمة سواء عندما كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي أو بعد حصولها على الاستقلال، إذ قامت بعدة وساطات التي رضت من خلالها كل الأطراف المتنازعة.

المحور الثالث: تأزم مسار الوضع الليبي.

أ- الموقع الجيوبوليتيكي لليبيا.

تعد دولة ليبيا إحدى الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وتحتل موقعا أوسطا داخل منطقة شمال إفريقيا، يحدها من الشرق كل من مصر والسودان ومن الغرب كل من تونس والجزائر ومن الشمال كل من البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب كل من تشاد والنيجر، وتحتل ثالث أكبر دول من القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد كل من الجزائر والكونغو الديمقراطية والمقدرة بـ 1.795.540كم2(قطش، 2011، ص.87) وتتكون

من ثلاث أقاليم متميزة: إقليم طرابلس الغرب في الشمال الغربي، وإقليم برقة في الشرق وإقليم فزان في الجنوب(فرحاتي، 2011، ص.87).

وحسب بعض الإحصائيات فإن ليبيا يعيش عليها حوالي سبعة ملايين نسمة تتكون من أغلبية عربية ليبية موزعة بين طرابلس وبرقة والذين يقارب عددهم خمسة ملايين نسمة، إضافة إلى الأمازيغ والمقدر عددهم بـ 250 ألف نسمة، في حين يستقر الطوارق في إقليم فزان، أما الطوبو فنجدهم في جنوب برقة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية وديانتهم هي الإسلام (فرحاتي، ص.87).

وتتوزع أغلبية السكان في العاصمة طرابلس والمقدر عددهم حوالي 1.7000.00ألف نسمة، وفي بنغازي حوالي 1.2 مليون نسمة وحوالي 4 أربعمائة ألف نسمة (فرحاتي، ص.79).

وتحت ليبيا منطقة واسعة من السهوب الصحراوية والتي تمثل جزءاً كبيراً من إجمالي المساحة العامة والمقدرة بـ 85% وهو ما يفسر الطابع المناخي الحار الذي تتميز به (قطش، ص.104)، كما تتوسط الساحل الشمالي للقارة الإفريقية على البحر المتوسط، وتشرف على الحوض الأوسط الجنوبي لهذا البحر لامتداد ساحلي مقدر بـ 1900كم2 (فرحاتي، ص.75).

أما من حيث الموارد الطبيعية، يمكن القول أنها تمتلك موارد ضعيفة مقارنة بما يمتلكه الجيران، وتتمثل هذه الموارد قبل اكتشاف البترول في الأراضي الرعوية الواسعة والأراضي الفلاحية التي يمكن استصلاحها من أجل زراعة بعض الزراعات الحيوية كالقمح والشعير...(فرحاتي، ص 76).

وتحظى بمكانة هامة على المستوى الدولي نظرا لامتلاكها حوالي 3.5% من احتياطات النفط الخام العالمية، وكانت تنتج 2% من الإنتاج العالمي وقرابة ما يعادل 0.2 مليون من الغاز الطبيعي.

ب- أسباب الأزمة الليبية:

تكمن الأسباب الرئيسية للأزمة الليبية التي انطلقت من خلال انتفاضة الشعب الليبي ضد النظام القائم آنذاك ليتطور فيما بعد إلى حد النزاع المسلح بين الطرفين، وقد كانت هذه الأسباب بمثابة المؤشرات الدالة على مدى درجة فشل الدولة من عدمها في ليبيا قبل الانتفاضة الشعبية.

بعد وصول العقيد معمر القذافي عام 1969 إلى سدة الحكم بعد الانقلاب على الملك إدريس السنوسي عام 1969 تغير النظام الليبي من النظام الملكي الوراثي إلى الديمقراطي، وقد كان هذا الانقلاب مبررا على كونه جاء في ظل الاستبداد وغياب العدالة، وعلى هذا الأساس اكتسب هذا الأخير الشرعية من خلال خطاباته والتي تمحورت حول أربع نقاط أساسية والمتمثلة في: المساواة والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية والقيمة الرمزية للقذافي.

وعلى إثر ذلك قامت الدولة الليبية بإعلان الجماهيرية وقيام النظام الجماهيري عام 1977، وذلك من خلال قيامه بإلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية والتقليدية، و يمكن تقسيم مكونات طبيعية النظام السياسي في ليبيا إلى (فرحاتي، ص ص83 -84):

-النظام السياسي الرسمي والمتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية ومؤتمر الشعب العام، كما قام عام 1979 بحل مجلس قيادة الثورة ونصب نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة الليبية التي مارس عليها صلاحياته بصفة مطلقة.

-النظام السياسي غير الرسمي والمتمثلة في رجال الخيمة، وحركة اللجان الثورية، والقبائل والقيادات الشعبية الاجتماعية، وعائلة القذافي.

فضلا عن ذلك يمكن القول أن المجتمع المدني في ليبيا مغيب تماما وهو ما يكرس صورة السلطة المطلقة وأحادية صنع القرار في الحالة الليبية (فرحاتي، ص ص.83 -84)،ففي دراسة **لـليزا أوندرسون** تقول بأنه: لا وجود لدولة في ليبيا مستندة في ذلك على فكرة هيجل والذي يعتبر أن المجتمع المدني ظل الدولة، وتؤكد بأنه لا وجود لمجتمع مدني في ليبيا، وفي مقابل ذلك نفى القذافي ذلك عندما قال بأن ليبيا مدنية تماما.

ولعل من ملامح الفساد السياسي والإداري في ليبيا نذكر (فرحاتي، ص 85):

- غياب سيادة القانون وضعفه أمام القيادة السياسية.
- غياب التوافق بين مكونات المجتمع وذلك لعدم اعتراف السياسة التي انتهجها بوجود التعددية السياسية داخل المجتمع.

وما يمكن ملاحظته من سياسات القذافي المبنية على شخصه، هو أن ليبيا عاشت استبداد سياسي، وذلك من خلال تأثيره على الاستقرار والانسجام

الاجتماعي وعلى الأوضاع الاجتماعية للشعب الليبي وهو ما مثل أسباب جذرية للأزمة الليبية، إضافة إلى ذلك غياب سيادة القانون، ومؤسسات الدولة وعدم نجاحها في الاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية جعل الدولة غنية ذات شعب فقير.

أما من حيث المعيشة: فإنه على الرغم من تصنيف دولة ليبيا من بين أغنى الدول بعد الخليج العربي وذلك من خلال امتلاكها لموارد طبيعية هائلة كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا إلا أنها لا توجد على أرض الواقع ولم تعكس ذلك إيجابا على المستوى المعيشي للشعب الليبي، ولعل ذلك راجع إلى التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين المجتمع الليبي، وهو ما أدى إلى استشراء الفساد برمته، ولعل ما يؤكد ذلك احتلت ليبيا 146 من أصل 172 دولة عام 2010 حسب منظمة الشفافية الدولية (حجال، 2014 ص. 76).

فبسبب الفساد الذي هو ناتج عن الاستبداد والديكتاتورية، انخفضت مستويات المعيشة وتعمق الفقر واللامساواة والبطالة، وهذا كله بسبب الفساد المستفحل. وقد بلغت نسبة البطالة عام 2004؛ 30% بينما مؤشر الفقر نجد أن كل واحد ليبي من ثلاث ليبيين يعيش تحت خط الفقر، وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة لما تمتلكه من موارد طبيعية (حجال، ص.76).

كما عمل النظام السابق على تسييس القبيلة حيث اعتمد القذافي على تهميش كل القبائل المعارضة له والتي هي متواجدة أساسًا في شرق ليبيا، وفي مقابل ذلك قام بدعم القبائل المساندة له، وهو ما أدى إلى التمايز المناطقي أين نجد معظم مناطق الشرق محرومة من أبسط الأشياء مقابل الثراء الفاحش للجهة الغربية نظراً لتمركز القبائل المدعمة للقذافي هناك، وتشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة، كما تشير بعض الدراسات إلى أن حوالي 30 قبيلة تتمتع بنفوذ كبير.

وعلى الرغم من المحاولات المبذولة من طرف القيادة الليبية لأجل بلوغ مستوى راق في مجالي التعليم والصحة ورفع متوسط العمر المتوقع ومحاولة تطبيق البرنامج التنموي الطموح 2008 -2012 إلا أنها لم تبلغ المستوى المطلوب من الديمقراطية وأصبحت موطناً للفساد السياسي والإداري ولم

يستطع تحقيق تنمية اقتصادية ذاتية مما انعكس سلبا على الأوضاع المعيشية طيلة فترة الحكم الجماهيري (فرحاتي، ص.103).

كما لعبت العوامل الأمنية دورا بارزا في إسقاط النظام الليبي وذلك نتيجة عدم تمكن النظام السابق في بناء جيش قوي يقوم بحماية الأمن القومي الليبي، فضلا عن ذلك استخدامه للمرتزقة والتي تنحدر من الدول الأفريقية المجاورة.

وقد حاول العقيد معمر القذافي في بداية الأمر قمع الحركات الشعبية بشتى الطرق، إلا أنه بعد مرور فترة وجيزة تبين له أن الأمور متفاقمة جدا وبدأ الحراك يتوسع عبر جميع أرجاء الوطن وشعوره بخطورة الوضع لجأ إلى استخدام مفرط للقوة اتجاه الشعب، هذا ما أدى بالمجتمع الدولي بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ليبيا على رأسها حلف الشمال الأطلسي، وذلك من اجل حماية المصالح الغربية هناك(غربي، 2014، ص27)، لتدخل البلاد بعدها في دوامة من الأزمات الدموية وتصبح مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي.

وعلى إثر سقوط النظام السابق بقيادة الراحل معمر القذافي، أدت الثورة إلى إعادة تشكيل خارطة سياسية جديدة، وتولى على إثرها المجلس الوطني الانتقالي الحكم مؤقتا في 07 اكتوبر2012 برئاسة علي زيدان إلا أن ضعف الدولة ومؤسساتها على كافة الأصعدة ودخول المتغير القبلي في اللعبة السياسية حالت دون تحقيق مشروع الدولة الوطنية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى إهمالهم للمبادئ الديمقراطية الحقة، والشفافية ،وقيم حقوق الإنسان، والمواطنة ...، وهو ما ساهم في دخول ليبيا إلى دوامة من الصراعات السياسية و العسكرية، الأمر الذي أدى الى تدهور دولة ليبيا ووجود حكومتين إحداهما في طرابلس والأخرى بطبرق وكلاهما مدعمتان بقوات مسلحة وميليشيات تابعة لتنظيم داعش مما أدى إلى تعميق الخلافات بين مختلف الفرقاء الليبيين وهو ما أحال دون تحقيق مشروع الدولة الوطنية المبنية على أسس رشيدة (تبينة، 2019، ص 214).

المحور الرابع: دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي.

لقد ظل الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية واضحا والمتمثل في الحل السياسي السلمي مؤكدة في ذلك ضرورة فتح الحوار بين مختلف الفرقاء الليبيين وذلك من خلال لم شملهم وهو ما تجلى ذلك واضحا عندما قامت باحتضان ثلاث لقاءات حوار بين الليبيين، كما رفضت رفضا مطلقا للتدخل الأجنبي وحرصها التام على فرض الوحدة الوطنية (بوغالم 2015، ص.172)، ومقاطعتها لمختلف الاجتماعات الدولية والإقليمية التي كانت تدعو إلى ذلك على الأراضي الليبية، في مقابل ذلك نجدها تساند كل الاجتماعات الداعية الى وقف إطلاق النار وحماية حقوق الإنسان والشروع في الدخول إلى مختلف الحوارات التي تضم الفرقاء الليبيين.(بن عنتر، 2011، ص. 6).

فالتحرك الدبلوماسي الجزائري كان هدفه واضح والمتمثل في وقف الاقتتال بين الليبيين والخروج بحل سياسي قائم على أساس أمنى استراتيجي يمنع تدفق الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى المتدفقة الى ليبيا، إضافة إلى ذلك فهي تسعى من خلال مقاربتها السياسية الى بناء دولة المؤسسات قادرة على التغلب على مختلف العراقيل التي تجابهها على المستوى الداخلي والخارجي (الوحيشي، ص.11)، وتتمثل الاستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا في تحقيق الاستقرار الوطني والابقاء على مسافة واحدة مع كافة الأطراف، وكذا دعمها المطلق لدور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي - الليبي، إضافة إلى ذلك رفضها المطلق لتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

كما حرصت الجزائر على حضور كافة أطراف النزاع في ليبيا من ممثلي الأحزاب ومختلف النشطاء السياسيين وأمراء الحرب باعتبارهم جزء من الحل بغية إجراء حوار جامع لا يقصي أي طرف إلا من تم تصنيفه من طرف الأمم المتحدة ضمن خانة الإرهاب (بن لمخربش 2018، ص.11) ولعل السبب في ذلك راجع إلى قطع الطريق على المجموعات الجهادية وتجنبا للتدخل الأجنبي في آن واحد، وبهذا الخصوص عقدت الجزائر ثلاث جولات منفصلة بين مارس وجوان 2015 ، ومن بين المبادرات التي قامت بها الجزائر الاجتماع الذي تم عقده في 10و 11 مارس عام2105 أين حضره الممثل الخاص للأمين العام

للأمم المتحدة، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية وقد تضمن الاجتماع مجموعة من النقاط:(معو ، 2018، ص.89).

- التأكد على ضرورة التعهد بحماية الوحدة الترابية لليبيا والعمل سويا لأجل الحفاظ على سيادتها ورفض جميع أشكال التدخل الخارجي.
- الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.
- الالتزام بمبادئ الدستور الرامي إلى حماية حقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
- التأكيد على الحوار بين مختلف الأطراف بما يمكن من تشكيل حكومة توافقية، ووضع ترتيبات أمنية تتضمن وقفا دائما لإطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن، وكذا العمل سويا من اجل حل جميع الميليشيات المسلحة.

- ضرورة الالتزام بإعادة بناء قوات مسلحة وجميع الأجهزة الأمنية الرامية إلى تحقيق امن المواطن والحفاظ على كيان الدولة.

فضلا عن ذلك قامت الجزائر بعقد اجتماعات ثلاثية ضمنت كل من مصر وإيطاليا كأحد الأطراف الإقليمية وإلحاحها على ضرورة تدعيم الحل السلمي والذي يمثل المخرج الوحيد الذي بإمكانه يستطيع إخراج ليبيا من أزمتها الراهنة، كما قامت بعقد مجموعة من الاجتماعات مع مختلف دول الجوار الليبي والتي شملت كل من مصر تونس ليبيا الجزائر وتشاد والنيجر في ديسمبر 2015 والذي أكد من خلاله المؤتمرون بضرورة إيجاد حلول سلمية لأجل إخماد النار بليبيا الأمر الذي جعل المقاربة الجزائرية تحظى بدعم أممي ودولي كبير، ويعد اتفاق الصخيرات الذي وقع في 1 ديسمبر 2015 ما هو إلا نتيجة لمجموعة من المجهودات الجبارة التي قامت بها الجزائر التي كانت تنادي بضرورة إيجاد مجموعة من الحلول السياسية. (بن لمخربش، 2018،ص. 310).

ويعد العامل الأساسي في إصرار دولة الجزائر على رفض الحل العسكري لحلحلة الأزمة الليبية هو الخوف من التداعيات الخطيرة التي قد تنشأ عنه دون إيجاد حل حقيقي يتوصل من خلاله إلى الاتفاق بين أطراف المجتمع الليبي،

الأمر الذي ينعكس سلبا على الأمن الجزائري لاسيما وان الحدود الليبية الجزائرية تتجاوز 900 كم. (الوحيشي، ص.12)

كما توجد هناك العديد من المبررات التي جعلت من الدبلوماسية الجزائرية تتحرك تجاه الأزمة الليبية والتي يمكن ذكرها كما يلي(زاوشي، 2016، ص.ص.147 -148)

- تفادي التورط المباشر في النزاعات الأهلية الذي يحولها سريعا أي أطراف النزاع
- توفير الموارد الأمنية والاقتصادية
- تعزيز التعاون الأمني الإقليمي.
- احتواء التهديدات الإرهابية والتصرف في اتساق مع مسارات الدبلوماسية الدولية للأمم المتحدة والقوى العظمى إزاء مشكلات المنطقة.

وعقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في الجزائر يوم الثاني عشر ديسمبر من عام 2019 عادت الجزائر بقوة على مستوى مختلف المحافل الدولية والإقليمية بغية تفعيل جهازها الدبلوماسي من جديد وذلك من خلال محاولتها تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وسعيهم لإيجاد مختلف الحلول و التي بدورها تساهم في الحل النهائي للازمة الليبية، ولعل السبب في ذلك راجع إلى عدم تقبلها لعب دور المتفرج فيما يحدث داخل الأراضي الليبية، ضف إلى ذلك التطورات المتسارعة التي تعرفها منطقة شمال مالي سيما منه العمليات الإرهابية وانعكاسها المباشر على دولة ليبيا مما حولها إلى ساحة حرب مفتوحة على مصراعيها الأمر الذي فسح المجال لعدة أطراف دولية التدخل العسكري، وهو ما جعل الجزائر تراجع حساباتها فيما يجري على الساحة الإقليمية وبالخصوص منها ليبيا(http://wwwultraalgeria.ultrasawt.com)

ولعل ما يؤكد الدور الفعال الذي تلعبه الجزائر على مستوى الساحة الإقليمية على وجه العموم و في قضية ليبيا على وجه الخصوص، انعقاد اجتماع للمجلس الأعلى للأمن بقيادة رئيس الجمهورية الجزائرية والذي أكد من خلاله على أن الجزائر " أدركت أن مهلة الحلّ الدبلوماسي قد انتهت، وأن الأطراف التي أجهضت كل المبادرات الدبلوماسية التي طرحتها الجزائر أو كانت جزءًا

منها، هي الأطراف نفسها التي تستفيد من حالة الهشاشة الأمنية في منطقة الساحل، وهي أيضًا الأطراف نفسها التي دفعت فاعلين آخرين في مالي، نحو الانقلاب على اتّفاق الجزائر"، كما رفضت الجزائر أن تكون طرفا في الحل العسكري وهذا استنادا إلى الثوابت الدستورية التي تفرض (http://wwwultraalgeria.ultrasawt.com) عليها بمنع الجيش من تدخلها خارج حدودها الترابية.

وما يلفت الانتباه هنا انه بعد تنصيب الرئيس الجزائري ومنذ بدء مهامه الدستورية على المستوى الداخلي والخارجي، سرعان ما شهدت الجزائر إنزال دبلوماسي رفيع المستوى من مختلف الدول على غرار إيطاليا، مصر وتركيا وكذا الوفد الليبي بشقيه وذلك من اجل إجراء مشاورات ومحادثات بين مختلف دول الجوار لأجل إيجاد الحلول الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار داخل الأراضي الليبية، مؤكدين في ذلك على الدور المحوري للجزائري في تسوية النزاع الليبي بحكم معرفتها المطلقة عما يجري داخلها، وفي هذا الصد صرّح الرئيس التركي عقب زيارته إلى دولة تونس بأن بلاده متمسكة بمشاركة الجزائر وتونس وقطر في مؤتمر برلين من اجل تسوية الأزمة الليبيةومن جهة أخرى أضاف السيد اردوغان بأنّ "التطوّرات السلبية في ليبيا لا تقتصر عليها، وإنما تطال دول الجوار، وعلى رأسها تونس"، حيث أكّد أنه سيكون لها إسهامات قيّمة للغاية وبناءة، في جهود تحقيق الاستقرار في ليبيا وعدم مشاركة تونس والجزائر وقطر في مشاورات برلين، يُنقص من هذه المشاورات بحكم معرفتهم بالمنطقة وبالوضع السياسي والاجتماعي في ليبيا.(http://wwwultraalgeria.ultrasawt.com)

ولعل ما يؤكد الاهتمام الجزائري حيال الأزمة الليبية ذلك الخطاب الذي أدلى به الرئيس الجزائري عقب تنصيبه مباشرة وأدائه لليمين الدستورية عندما قال بأن بلاده متمسكة بحماية الوحدة الليبية، ويجب أن تكون شريكة فعالة في أي مسار لحل الأزمة، وأن الجزائر لن تقبل أبدًا أن يتمّ إبعادها عن أي حلٍّ في ليبيا. فهي معنية باستقرار ليبيا، أحبّ من حبّ وكره من كره، كما دعا جميع الليبيين إلى تجاوز خلافاتهم التي تحول دون تحقيق وحدة ليبيا التي يجب أ يجب أن تظلّ موحدة. .(http://wwwultraalgeria.ultrasawt.com)

وعقب مشاركة الجزائر في مؤتمر برلين أكدت الجزائر على موقفها الثابت والرامي إلى إيجاد الحل السياسي بين مختلف الأطراف المتنازعة، وبعد مرور أيام قليلة على مؤتمر برلين دعت الجزائر دول الجوار الجغرافي لعقد اجتماع -على غرار تونس ومصر وتشاد والنيجر والسودان ومالي إضافة إلى وزير الخارجية الألماني - وذلك بغية الاطلاع على نتائج مؤتمر برلين، وقد تمخض عن هذا الاجتماع مجموعة من النقاط والمتمثلة فيرفض التدخل الأجنبي، وضرورة حظر الأسلحة ومنع تدفقها إلى التراب الليبي، مع التأكيد "على أنه لا حل للأزمة إلا الحل السياسي الليبي - الليبي"، كما تمّ الاتفاق على "ضرورة استئناف العمل مع دول الجوار الليبي وإشراك الاتحاد الأفريقي في هذه المبادرة"، مع مواصلة التشاور والتنسيق من أجل إبلاغ موقف دول الجوار للمجتمع الدولي، وعقب الجلسة الافتتاحية من طرف وزير الخارجية الجزائري صرّح قائلا بأن الجزائر ليست لديها أي نية سيئة لأجل منافسة أي مبادرة لحل الأزمة الليبية، وإنما اجتماعا تشاوريا للتنسيق وإسماع كلمة دول الجوار على مستوى مختلف المحافل الدولية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية الجزائرية لها مبادئ ثابتة، ظلت تدعو من خلالها إلى نبذ العنف وإحلال الأمن والسلم الدوليين محل النزاعات التي تقع في عالم اليوم سواء بين مختلف الوحدات السياسية أو داخل نفس الدولة، في إطار احترام مبادئ الشرعية الدولية ذلك من خلال مساعيها الدبلوماسية سواء في الإطار التنظيمي الدولي أو الثنائي الإقليمي.

كما تبين أن توسطها في الكثير من النزاعات الإفريقية والعربية قد كلل معظمها بالنجاح، ضف إلى ذلك سعت جاهدة إلى تمثيل القارة الإفريقية على مستوى مختلف المحافل لطرح القضايا والمشاكل التي تعاني منها القارة جمعاء، مما أهلها ذلك لاحتلال مكانة مرموقة على مستوى المجتمع الدولي.

أما فيما يتعلق بالأزمة الليبية فإن الجزائر لعبت دورا لا يستهان به سواء على مستوى دول الجوار، أو على المستوى الإقليمي (العربي والإفريقي)، أو على

المستوى الدولي (منظمة الأمم المتحدة)، وذلك من خلال سعيها الحثيث إلى تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الليبيين بغية إيجاد حل سياسي يرضي مختلف الفاعلين على مستوى الساحة السياسية الليبية من اجل بناء دولة مؤسسات قائمة على أسس العدالة الحكم الراشد ومن اجل حماية سيادتها ووحدتها ومن جميع أشكال التدخل العسكري.

فالدبلوماسية الجزائرية وقفت على مسافة واحدة مع جميع الأطراف المتنازعة، إذ لم تقف مع طرف على حساب طرف على أساس أنه يمتلك الشرعية دون الطرف الآخر، مما ساهم ذلك في جمع مختلف القوى الليبية بغية توقيف الاقتتال بين مختلف الأطراف المتناحرة حول السلطة.

وتعتبر الجزائر أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية نهائية للنزاع الليبي دون أن يكون الحوار ليبي - ليبي المبنية على المقاربة السياسية، ما لا يمكن لأي طرف من الأطراف سواء الإقليمية أو الدولية أن تقوم باستبعاد الجزائر في حل النزاع الليبي لأنها وحدها العارفة بطبيعة المنطقة وبحكم علاقاتها التاريخية بها وامتدادها الجغرافي الذي يقارب الألف كم، لهذا نجد الدولة الجزائرية تسعى بكل قوة من أجل توحيد الصفوف الليبية وذلك من خلال تجاوز خلافاتهم الضيقة التي تحول تحقيق الوحدة الوطنية.

قائمة المراجع:

- بن عنتر عبد النور، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، مركز الدراسات المتوسطية والمغاربية.2011.

- بوعشة محمد، 2004، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحروب الإثيوبية الايريتيرية، الجزائر: دار الجبل.

- فرحاتي عمر، و أوشريف يسرى، 2016 تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، ط1، الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

- قطش الهادي، 2011، أطلس الجزائر والعالم، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

-مسح الدين تسعديت، 2015 "حصيلة الدور الجزائري في إدارة النزاع الترقي في مالي 1963/ 2012 " في السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة: حصيلة تحليلية نقدية.

- الوحيشي علي محمد مصباح، جانفي2017، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، ع .5، م.01، ص ص.1 -19.

- بن لمخربش أسماء، جوان 2018، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي: حالتي مالي وليبيا، ع.17. ص ص. 301 -317.

- بوسعدية رؤوف، جوان 2016 " دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ،ع9، ص ص. 154 -170.

- تبينة راوية، جوان 2019. تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري مجلة المفكر، م14ن ع.2، ص ص.311 -321.

- رقولي كريم، جوان 2017، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية حالة الصحراء الغربية: أنموذجا ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع.7،ص ص.59 -72.

- زاوشي صورية الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة ، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 49، 2016.

- معو زين العابدين، و رندة حمايدة، جانفي 2018، المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع. 12ن ص ص.82 -102.

-بوغالم عباس، 2015 تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد الربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن المستقبل العربي ع .441.

-غربي محمد، وفلواز إبراهيم، جويلية 2014، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.7، ص ص.22 -34.

-العايب سليم، 2010 -2011 " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي " رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة.

-صادقحجال،2013 -2014، الدولة الفاشلة وإشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية، دراسة حالة ليبيا 2001 -201، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3.

- عبد الحكيم حذافة، عقب اجتماعها في الجزائر.. أي تأثير لدول الجوار في الازمة الليبية؟ http://www.aljazeera.net

- فتيحة زماموش، الازمة الليبية.. الجزائر تخرج من حالة الصمت الدبلوماسي http://wwwultraalgeria.ultrasawt.com